حالة المعابر في قطاع غزة
2020/2/29 - 2020/2/1

واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلية خلال (شهر فبراير) حصارها المفروض على قطاع غزة للعام الثالث عشر على التوالي، حيث واصلت فرض قيودها المشددة على حركة وتنقل سكان قطاع غزة، وما زالت ترفض السماح لمعظم سكان القطاع الخروج منه أو العودة إليه من خلال معبر بيت حانون "ايرز". كما واصلت السلطات المحتلة منع توريد مئات السلع والمواد الأساسية، التي تعتبرها "مواد مزدوجة الاستخدام"[1]، وقد نجم عن ذلك مزيد من التدهور على الأوضاع الاقتصادية، والصحية، والتعليمية، وأوضاع البنية التحتية. كذلك استمرت في حظر تصدير منتجات قطاع غزة، واستثنت من ذلك كميات محدودة جداً من المنتجات الزراعية، لا تتجاوز 10% من معدل الصادرات الشهرية قبل فرض الحصار.

القيود على حركة الأفراد

- ما زالت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تفرض قيوداً مشددة على حركة وتنقل سكان القطاع عبر معبر بيت حانون "ايرز"، وتسمح في نطاق ضيق جداً بمرور فئات محدودة، هي: المرضى من ذوي الحالات الخطيرة ومرافقوهم؛ المواطنون الفلسطينيون حملة الجنسية الإسرائيلية؛ الصحفيون الأجانب؛ العاملون في المنظمات الدولية الإنسانية؛ التجار ورجال الأعمال؛ أهالي المعتقلين في السجون الاسرائيلية، وبعض المسافرين عبر معبر الكرامة.
- **المرضى:** عرقلت سلطات الاحتلال المتمركزة على معبر بيت حانون "ايرز" خلال شهر فبراير سفر مئات المرضى المحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو مستشفيات الضفة الغربية، وذلك بذرائع مختلفة، من بينها الرفض لأسباب أمنية، طلب تغيير المرافق، تأخير الردود وطلب مواعيد جديدة، طلب المريض لمقابلة أمنية. وبحسب وزارة الصحة فإن سلطات الاحتلال عرقلت سفر 547 من مرضى القطاع المحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس المحتلة، وذلك من أصل 1.761 طلب تصريح للعلاج، أي ما نسبته (30%) من إجمالي الطلبات المقدمة. وقد عزت سلطات الاحتلال رفض 159 طلباً لأسباب أمنية (9%)، ولم ترد على 93 طلباً (5.2%)، وأخرت الردود (تحت الدراسة) على 219 طلباً (12.4%)، فيما طلبت السلطات المحتلة من 21 مريضاً تغيير مرافقيهم (1.1%)، وتأخير سفر 55 مريضاً (3.1%) بذرائع مختلفة.

[1] - تدعي السلطات الإسرائيلية المحتلة أن هذه المواد رغم استخدامها لأغراض مدنية، يمكن أن تستخدم في تطوير القدرات القتالية للمقاومة الفلسطينية.

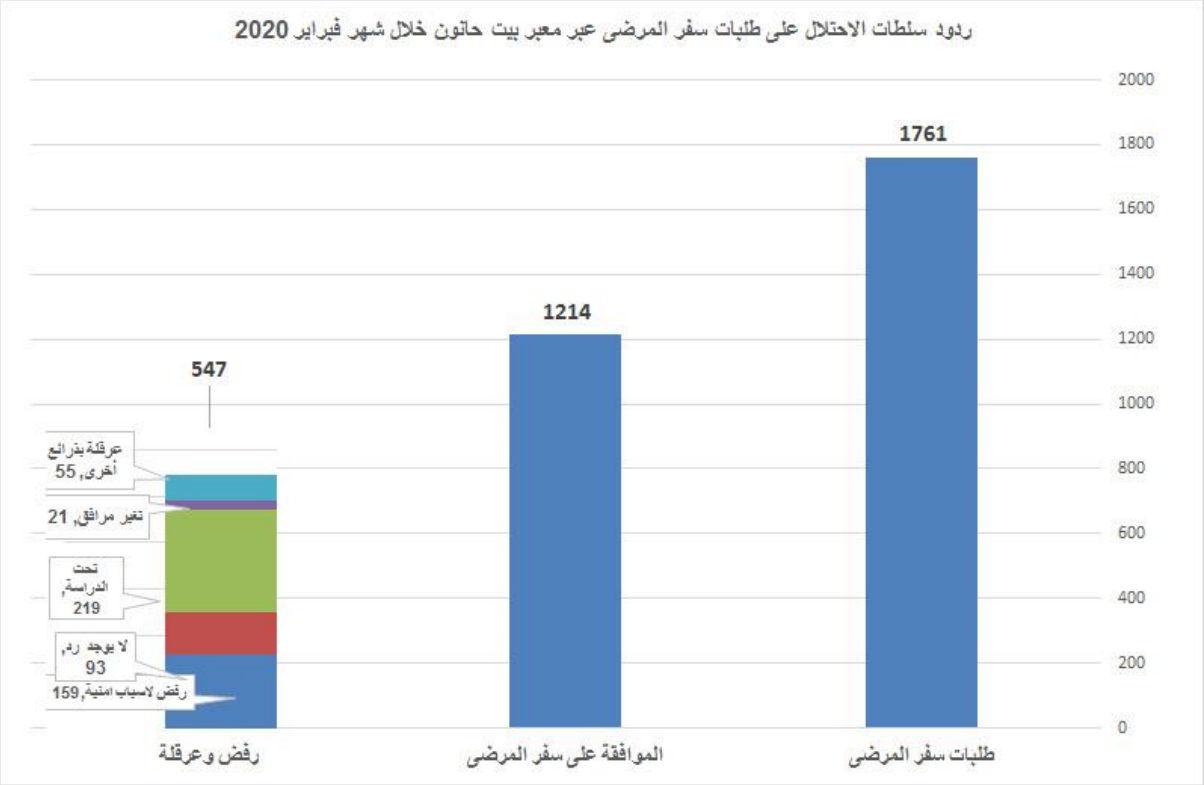

- استمرت السلطات الإسرائيلية في فرض القيود على الاحتياجات التي يسمح للمسافر، عبر معبر بيت حانون "ايرز"، باصطحابها معه أثناء اجتياز المعبر، ومن ضمن هذه القيود منع حيازة الأجهزة الالكترونية والكهربائية ومواد التجميل والمواد الغذائية، كما يمنع المسافرين من وضع احتياجاتهم في حقائب ذات عجلات.

- وفقاً لبيانات وزارة الشؤون المدنية، فقد سمحت السلطات الاسرائيلية خلال شهر فبراير لـــ 21.193 مواطناً بمغادرة قطاع غزة، فيما عاد إليه 20.925 مواطن. وخلال نفس الفترة سمحت لـ 939 أجنبياً بالوصول إلى قطاع غزة، وفي المقابل غادر القطاع 957 أجنبي. ولا تعبر هذه الإحصـــائيات عن عدد الأشـــخاص المســموح لهم بالمرور، فعدد الحاصلين على تصاريح أقل بكثير من عدد مرات المرور، ولكن يستطيع حامل التصريح المرور عبر المعبر أكثر من مرة خلال الشهر الواحد. وتشمل الفئات المسموح لها بالمرور من خلال معبر بيت حانون: العاملون في المنظمات الدولية، الدبلوماسيون، أصحاب الحاجات شخصية، المسافرين عبر معبر الكرامة "جسر اللنبي"، وعرب 1948.
- **زيارات المعتقلين:** سمحت سلطات الاحتلال خلال شهر فبراير لـــ 15 شخصاً فقط من ذوي المعتقلين، بزيارة أبنائهم في الســجون الإســرائيلية، وفق مصـــادر الإدارة العامة للمعابر والحدود بغزة. ويعتبر عدد زيارات ذوي المعتقلين لأبنائهم في الســجون الإســرائيلية خلال شــهر فبراير محدود جداً قياســاً بعدد الزيارات التي تتيحها التفاهمات التي تم التوصل إليها بين المعتقلين والسلطات الإسرائيلية في مايو 2012. ويتعرض ذوو المعتقلين أثناء الزيارة لممارسات تعسفية، وعراقيل، وإجراءات تفتيش مهينة وغير أخلاقية.

القيود على حركة البضائع والسلع

- رغم استمرار فرض القيود المشددة على توريد السلع إلى قطاع غزة، سمحت سلطات الاحتلال الإسرائيلية خلال الفترة التي يغطيها التقرير بتوريد 6.802 شاحنة. وقد أغلق المعبر خلال شهر فبراير لمدة 11 يوماً، أي ما يعادل (37.9%) من أيام الفترة التي يغطيها التقرير.

- **استمرار حظر صادرات قطاع غزة:** ما زالت سلطات الاحتلال تفرض حظراً على تصدير منتجات قطاع غزة، وفي استثناء محدود تسمح بتصدير كميات محدودة جداً من بعض السلع، معظمها يتم تصديرها إلى الضفة الغربية، والكميات القليلة الأُخرى إلى اسرائيل وبعض دول العالم. وقد سمحت السلطات المحتلة خلال شهر فبراير بتصدير 396 شاحنة، منها 319 شاحنة إلى الضفة الغربية، و46 شاحنة إلى إسرائيل، و31 شاحنة للعالم الخارجي. وتحتوي الشاحنات المصدرة على منتجات زراعية، سمك، أثاث، جلود مواشي، خردة المنيوم، وملابس. وتعادل صادرات شهر يناير 8.8% من حجم الصادرات الشهرية قبل فرض الحصار في يونيو 2007، والتي كانت تبلغ نحو 4500 شاحنة شهرياً.

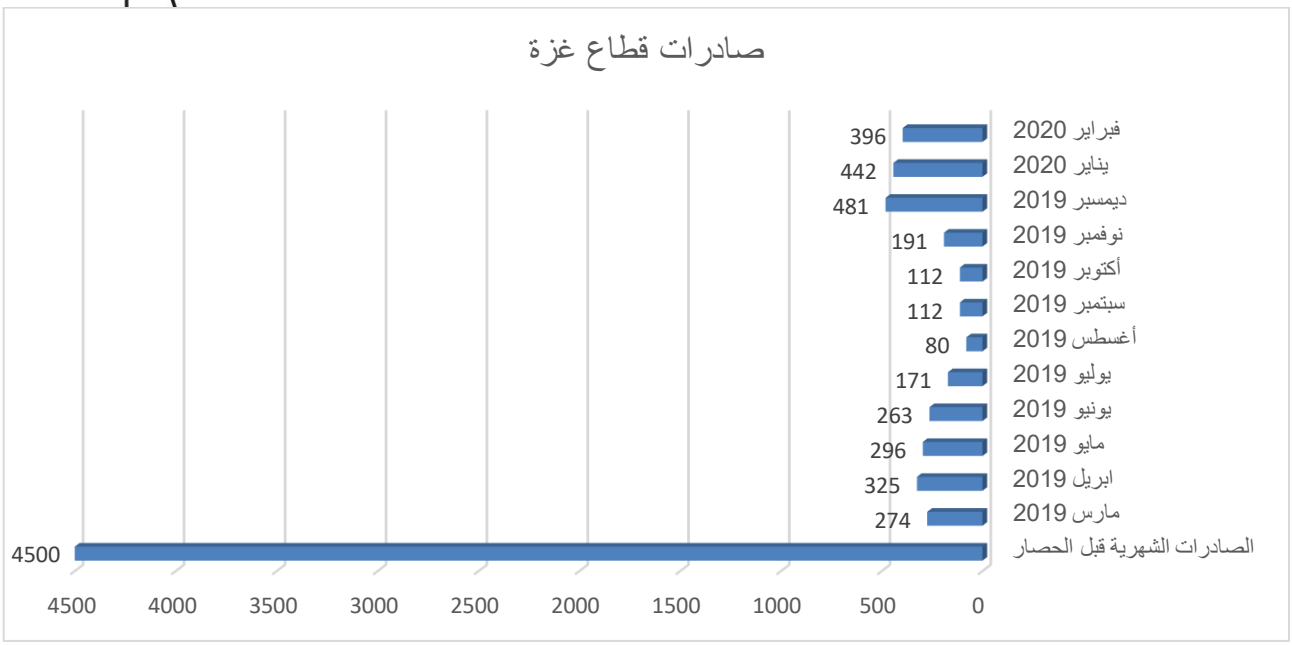

- ما زالت سلطات الاحتلال تفرض قيوداً مشددة على توريد السلع التي تصنفها على أنها "مواد مزدوجة الاستخدام"، وتضع السلطات الاسرائيلية رسمياً على قائمة المواد مزدوجة الاستخدام 62 صنفاً، تحتوي مئات السلع والمواد الأساسية. وتعتبر المواد المدرجة على قائمة المواد مزدوجة الاستخدام أساسية لحياة السكان، ويساهم فرض القيود على توريدها في تدهور أوضاع البنية التحتية، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، والصحية، والتعليمية. ومن هذه المواد: معدات الاتصال، المضخات، مولدات الكهرباء الكبيرة، القضبان الحديدية، أنابيب الحديد بجميع أقطارها، أجهزة لحام المعادن، قضبان الصهر المستخدمة في اللحام، أنواع متعددة من الأخشاب، أجهزة UPS التي تحمي الأجهزة الكهربائية من الضرر عند انقطاع في التيار الكهربائي بشكل مفاجئ، أجهزة التصوير بالأشعة السينية، الرافعات والمعدات الثقيلة، والمصاعد الكهربائية، وأنواع من البطاريات، والعديد من أصناف الأسمدة.

- تتسم عملية تقديم الطلبات الخاصة بسكان قطاع غزة للحصول على السلع التي تصنفها سلطات الاحتلال على أنها "مواد مزدوجة الاستخدام" بالتعقيد والغموض. فعلى الشخص من سكان غزة أن يقدم طلباً إلى لجنة تنسيق دخول البضائع الفلسطينية التي تقوم بدورها بتمرير الطلب إلى مديرية التنسيق والارتباط الإسرائيلية في معبر إيريز، ويتم تصنيفها وإرسالها إلى الضابط الإسرائيلي المناسب للرقابة على السلعة. وعلى التاجر الفلسطيني إتمام الصفقة التجارية مع البائع أو الوسيط الإسرائيلي، وعليه تسديد ثمنها من أجل تقديم الطلب. وفي حال كان الرد إيجابياً يُسمَح حينها بتنسيق تفاصيل دخول البضاعة عبر معبر كرم أبو سالم، وقد أكد عدد من التجار والمقاولين للمركز الفلسطيني لحقوق الانسان تعقيد هذه العملية، حيث تعمد سلطات الاحتلال إلى تأخير الردود على الطلبات لأشهر، وفي حالات كثيرة تقوم سلطات الاحتلال المتمركزة في معبر كرم أبو سالم بإرجاع البضائع التي تمت الموافقة على دخولها. ويتسبب ذلك في خسائر فادحة للتجار الذين يتكلفون بتسديد مبالغ كبيرة لأرضية الميناء والمخازن، وللمقاولين المتعهدين على تسليم مشروعاتهم في مواعيد محددة.

- **الحركة على معبر رفح البري:**

واصلت السلطات المصرية فتح معبر رفح الحدودي، منفذ سكان قطاع غزة الوحيد إلى الخارج، لمغادرة الحالات الإنسانية وعودة العالقين، وقد أغلق المعبر لمدة 17 يوماً بسبب العطلات الوطنية والاسبوعية، فيما عمل بالاتجاهين (قدوم ومغادرة) لمدة 12 يوماً.

وتمكن خلال الفترة التي يغطيها التقرير 6.095 مواطناً من مغادرة قطاع غزة، فيما عاد إلى القطاع 5.401 مواطن، و10 حالات وفاة، وأرجعت السلطات المصرية 668 مواطناً، ومنعتهم من السفر، من دون إبداء أسباب. وما زال آلاف المواطنين المسجلين للسفر بكشوفات وزارة الداخلية غير قادرين على السفر بحسب هيئة المعابر والحدود في غزة.

ويعاني المسافرون من سكان قطاع غزة من إجراءات التفتيش التي تقوم بها السلطات المصرية، والتي تتسم بكونها طويلة ومتكررة وغير مبررة. وتتسب هذه الإجراءات في إطالة مدة رحلة العودة من القاهرة إلى معبر رفح لعدة أيام، يبيت فيها المسافرون في السيارات والاستراحات العامة، بعد أن كانت تستغرق أقل من 6 ساعات.

هذا المشروع بدعم من
الاتحاد الأوروبي

"تم اصدار هذه النشرة بدعم من الاتحاد الأوروبي. ان محتويات هذه النشرة هي من مسؤولية المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ولا تعكس بأي شكل من الاشكال وجهة نظر الاتحاد الأوروبي. "